فيترتب عليه الذم عاجلا والعقاب اجلا ان شاء الله ذلك قوله اذا ناجيتم الرسول الخ كما قال بعضهم يعني انه بدل منه باعتبار ما تضمنه من الامر الدال على الوجوب ولذا قال واقع موقع البدل ولم يقل بدل ويحتمل ان يكون على حذف في الكلام دل عليه المعنى اى الثابت لقوله تعالى اذا ناجيتم الرسول اوقال اذا ناجيتم بحذف قال كما هو عادتهم كثيرا في معرض الاستشهاد قوله دل بدله المجوز الثابت بقوله تعالى فلم تفعلوا وتاب الله عليكم الاية قوله وخالفت اليهود اورد عليه ان خلاف اليهود انما يليق ذكره في اصول الدين لا في اصول الفقه وقد يجاب بان الحامل على ذلك تقوية الحكم بكونه مجمعا عليه والاجماع من مباحث اصول الفقه قوله فقيل خالف في وجودها اشتهر عن ابي مسلم انكار النسخ وارادة ظاهره لا يصح لانه موذ الى انكار كثير من الشرايع ومن ذلك شريعتنا لان كثيرا منهم مخالف الكثير من شرايع من قبلنا ولا يقول بذلك مسلم بل فضلا عن ابي مسلم اختلف في مراده بذلك على اوجه منها ما فهمه الامام واما القول بانه خالف في وجوده فان اريد ظاهره فلا يليق بما علمت وان اريد غير ظاهره فلم يكون الخلف لفظيا كما ذكره المص قوله فهي عنده مغايرة الخ تقرير لما ذكره من ان النسخ تخصيص في الازمان قوله وسلم اى المص في قول لا يبقى من النسخ في قول بعضهم نسخ لحكم الفرع لان يستلزم عدم بقاء المستقط الفرع بسقوط الاصل وفي قول بعضهم اشارة الى ان منهم من اقول المص في عبارته فلم من النسخ ايضا قوله وبعض كان اى سواء كان عليا او غيره كما يشير اليه قول الاية قوله وقوف العلم اى التصديق من المكلفين بذلك اى نسخ

جمع

جميع التكاليف وقوله المقصود اى ذلك العلم منه اى من ذلك النسخ بتقدير اى فرض وهو متعلق بالمقصود والضمير في وقوعه لذلك بعني لو وقع نسخ جميع التكاليف لكان المقصود من ذلك علم المكلف قوله وهو القصد بنسخ جميع التكاليف اى بنفي دعوى نسخ جميع التكاليف تغليبا فان بعضها نسخ وبعضها لم ينسخ التكليف به في الكل شيء تغليبا فلا نزاع في المعنى فان القايل بجواز نسخ جميع التكاليف اراده انه يجوز عقلا ان لا يبقى تكليف من التكاليف وان كان فيما عدى المعرفتين بطريق النسخ وفيهما بطريق الاستمرار والانقطاع التكليف في البعض بانتهايه والقضايا اى معرفة الله تعالى اى العلم بوجوده ووحدانيته وجميع ما يجب له من صفات الكمال ويستحيل عليه من صفات النقص قوله فلنا الحسن الذاتي باطل اى ليس حسنا الا ما حسنه الشارع قوله كما اذ كر متعلق بالوقوع فلا يرد مقوية لا تعليلية قوله معنى الاستقرار اى تقرير الحكم المطلوب وثبوته في الذمة لا بمعنى الاستمرار اى طلب الامتثال قوله فليست بنسخ للمزيد عليه اى لحكم المزيد عليه قوله كما يقال هل رفعت لا كان هو عين الخلاف فلا يصح حمله على مثاله والخلاف اشار الشارح الى ان في الكلام حذف مضاف وهو ما يقال في ذلك عين المشار قوله اى الزيادة اى حكمها حكما شرعيا للمزيد عليه قوله والمقتضي للترك غيرها اى كالبراة الاصلية اذ انتفاء توقف العبادة المشروعة على امر يراد عليها جزءا او شرطا مستند الى البراة الاصلية وحكم رفع البراة الاصلية ليس بنسخ قوله وبنوا على ذلك اى على كون الزيادة نسخا انه لا يعمل بخبر الاحاد في زيادتها على القران لانه قطعي وهي ظنية والمتن لا ينسخ مقطوع عندهم

هل رفعت صح

قوله صح

Copyright © King Saud University